20190425_0001-2

أهالي المفقودين حدّدوا مرحلة إنشاء الهيئة الوطنية حلواني: لن نقبل بتسييسها ولا بتطييفها

منال شعيا

"نحن نفقر توقاً الى وطن يوحدنا، الى وطن ينفض عنه قيم الحرب (...) غفراننا رسالة انسانية نقايض بها المسامحة عن جرائم الماضي".

بهذه العبارات توجهت رئيسة "لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان" وداد حلواني الى الاهالي بَعيد اقرار قانون المفقودين في مجلس النواب في تشرين الثاني الماضي. وبهذه الروحية عقدت اللجنة امس "لقاء الانتظار" في خيمة الاهالي – رياض الصلح.

في حضور النائبة بهية الحريري ممثلة رئيس مجلس الوزراء، بدت المشاركة لافتة ومعبرّة، والى جانبها جلس رئيس لجنة حقوق الانسان النائب ميشال موسى والنائب جورج عقيص والقاضي جون قزي ممثلا وزير العدل، وفاعليات نقابية وجامعية. جميعهم تضامنوا مع اهالي المعتقلين الذين اتوا الى الخيمة، كعادتهم حاملين صورا ومعاناة.

"لقاء الانتظار" بالامس هو لاعادة تسليط الضوء على تلك القضية، لعدم اجبار احد من المسؤولين على نسيانها. والاهم الاهم يأتي اللقاء لرفع الصوت عاليا من اجل انشاء الهيئة الوطنية للمفقودين، كما نص قانون المفقودين.

كل الكلمات اجمعت على اهمية تشكيل هذه الهيئة كنقطة بداية لوضع قاعدة بيانات للحمض النووي للاهالي من اجل حفظ العينات وحفظ حقوق الاهالي، جميع الاهالي، لاسيما ان كل دقيقة تأخير في هذا الملف تعرّض حياة بشر للموت.

واليوم، وبعدما انتقلت المعركة من مجلس النواب الى مجلس الوزراء، بات لزاما على الاخير البدء بتشكيل الهيئة، فما هي هذه الهيئة؟ وممن تتألف؟

اعضاء الهيئة

وفق القانون، تتشكل الهيئة بناء على مرسوم يصدر في مجلس الوزراء، وبناء على اقتراح يرفعه وزير العدل الى المجلس، بناء على لائحة مرفوعة اليه من الهيئات الآتية: مجلس القضاء الاعلى، نقابتا المحامين في بيروت وطرابلس، نقابتا الاطباء في بيروت وطرابلس، مجلس عمداء الجامعة اللبنانية، اللجنة النيابية لحقوق الانسان.

وتكون مدة الهيئة 5 سنوات، اما الاعضاء فعددهم عشرة يتوزعون كالآتي: قاض (2)، محام (2)، طبيب شرعي (1)، استاذ جامعي (1)، مجتمع مدني (2)، لجان الاهالي (2).

هذه هي تركيبة الهيئة التي يفترض ان يبتّها مجلس الوزراء، والاهم ان تكون من اصحاب كفايات، بحيث تبعد الهيئة عن اي محاصصة او محسوبيات.

ووفق هذا النهج، اكدت حلواني في لقاء الامس ان "التحدي اصبح اكبر، فنحن نريد اجتياز هذه المرحلة بنجاح، لكن بوقت اقل. النجاح يعني ان تقوم الهيئة بالمهمة الموكولة اليها على اكمل وجه، وان تستعمل كل صلاحياتها بهدف الكشف عن مصير الجميع. ان تعطي الجواب الوافي لكل عائلة. المفقودون خطفوا وفقدوا بالمفرق لا بالجملة. قضيتنا تتخطى التوظيف السياسي، ولن نقبل بتسييس الهيئة ولا بتطييفها".

كلام صريح وواضح لحلواني، لان ما تحمّله الاهالي من انتظار وقهر وعذاب يفترض ان ينتهي، لا ان يستكمل بشكل آخر، بوجود هيئة لا تعمل، بل ينبغي ان تعمد الهيئة الى وضع خريطة طريق واضحة لاقفال هذا الملف النازف.

كلمة وزير العدل التي القاها قزي كانت مطمئنة، في نظر حلواني، فهو قال انه "مدرك لمحورية الدور في اقتراح الاعضاء العشرة للهيئة، على مجلس الوزراء، ولن يألو جهدا في تصويب البوصلة عند الاقتضاء".

بدوره، اكد نقيب اطباء طرابلس عمر عياش ونقيب اطباء بيروت ريمون الصايغ اهمية دور النقابة، وتحديدا الطبيب الشرعي، لما يشكل من "ضابط عدلي مساعد للعدالة، ويفترض ان يقوم بمهمته بما يفرضه ضميره".

وتحدث ايضا ممثل نقابة المحامين في بيروت وليد ابو دية ونقيب المحامين في طرابلس محمد المراد ورئيس الجامعة اللبنانية فؤاد ايوب.

اما رئيس بعثة اللجنة الدولية للصليب الاحمر كريستوف مارتان فدعا الدولة الى "اعطاء اجابات لاهالي المفقودين"، مشددا على اهمية تشكيل "هيئة وطنية غير منحازة ذات مهمة انسانية تهدف الى كشف مصير المفقودين".

ووفق النائب موسى فان "اقرار القانون خطوة متقدمة، غير ان اكتمالها يستدعي اسراع الحكومة في تنفيذ اجراءات القانون وتشكيل الهيئة وفقا للكفاية والنزاهة والصدقية".

هكذا، الكل اجمع على معايير الهيئة، فهل تترجم على ارض الواقع؟

حلواني اختصرت المعاناة بالقول: "نحن اجتزنا مرحلة اقرار القانون "بطلوع الروح"... لذلك، يجب ألا يضيع تعب الاهالي وجهدهم في زواريب السياسة ... والطائفة".

manal.chaaya@annahar.com.lb